

Distr.: General
11 July 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ٩٥ (أ) من القائمة الأولية*

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:
دور المرأة في التنمية

تمكين المرأة وإدماج المنظورات الجنسانية في تعزيز النمو الاقتصادي
والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة
تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٨/٥٦، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وينظر في الاهتمام الذي أولي في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة لشواغل المرأة وأهداف تحقيق المساواة بين الجنسين في سياق الإعلان بشأن الألفية وتعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة. ويركز التقرير أيضاً على استخدام الآليات الحالية لتخطيط وتقديم التقارير من أجل تعزيز وتيسير ورصد التقدم المحرز في تمكين المرأة وإدماج المنظورات الجنسانية في عملية التنمية على الصعيد القطرية متابعة للالتزامات التي تم التعهد بها على الصعيد العالمي.

* A/58/50/Rev.1 و Corr.1.



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٥-١	أولا - مقدمة
٤	١١-٦	ثانيا - التقدم المحرز صوب تمكين المرأة وإدماجها في التنمية
٦	٤٠-١٢	ثالثا - إسهام المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية
٦	١٧-١٣	ألف - الإعلان بشأن الألفية
٧	٢٤-١٨	باء - المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
١٠	٣٣-٢٥	جيم - مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
١٢	٤٠-٣٤	دال - مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات
١٤	٥٦-٤١	رابعا - وسائل التعجيل بتمكين المرأة وإدماج المنظورات الجنسانية في التنمية
١٥	٤٥-٤٢	ألف - التقارير المقدمة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري
١٦	٥٠-٤٦	باء - التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
١٧	٥٦-٥١	جيم - ورقات استراتيجية الحد من الفقر
١٩	٦٢-٥٧	خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - المقدمة

١ - في قرارها ١٨٨/٥٦، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أعادت الجمعية العامة تأكيد أن للمساواة بين الجنسين أهمية أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وأن للاستثمار في تنمية المرأة والفتاة أثرا مضاعفا، ولا سيما على الإنتاجية والكفاءة والنمو الاقتصادي المطرد. وسلمت الجمعية العامة بأنه على الرغم من أن عمليتي العولمة والتحرير قد أتاحتا للمرأة فرصا للعمل في العديد من البلدان فإنهما قد جعلتا المرأة، ولا سيما في البلدان النامية، وبالخصوص في أقل البلدان نموا، أكثر تعرضا للمشاكل التي تسببها التقلبات الاقتصادية المتزايدة. وأوصت الجمعية بزيادة وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية والمالية ومناصب صنع القرار على شتى المستويات، وإلى التعليم والتدريب، فضلا عن وصولها إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والانتفاع بها. وحثت الجمعية العامة الحكومات على وضع وتعزيز منهجيات لإدماج منظور جنساني في عملية التنمية من جميع جوانبها، بما في ذلك رسم السياسات الاقتصادية. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٨٨/٥٦.

٢ - وقد أتاح النظر في دور المرأة في التنمية في إطار أعمال الجمعية العامة بشأن المسائل الاقتصادية والمالية الفرصة لتسليط الأضواء على القضايا والاتجاهات الراهنة والناشئة، التي تتطلب اتخاذ إجراءات، على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، تكفل المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في تخطيط وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج. وقد تم تحديد وتناول المنظورات الجنسانية بشأن مسائل من مثل رسم سياسات الاقتصاد الكلي وتحرير التجارة وتخصيص الموارد.

٣ - وقد ركز أحدث تقرير، قدم إلى الجمعية العامة، عن دور المرأة في التنمية على توفير سبل وصول المرأة إلى الموارد المالية، من منظور جنساني. وفيه جرى تقييم سبل وصول المرأة إلى التمويل المصرفي والائتمان الصغير جدا وتمويل أسهم رأس المال وخدمات الادخار والتأمين. وأورد فيه عدد من التوصيات بشأن تحسين سبل وصول المرأة إلى الموارد الحالية. وفي ضوء التغيرات المتسارعة الحاصلة في الاقتصاد العالمي فقد أوصى التقرير بأن يفحص، من منظور جنساني، تمويل التنمية من شتى جوانبه.

٤ - ومنذ أن نظرت الجمعية العامة في دور المرأة في التنمية في عام ٢٠٠١، تناول مؤتمران من المؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة المنظورات الجنسانية في أطر تمويل التنمية والتنمية المستدامة، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري في آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ في أيلول/

سبتمبر ٢٠٠٢. وأما مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات القادم (الذي سوف يعقد في جنيف في عام ٢٠٠٣ وفي تونس في عام ٢٠٠٥) فإنه يتيح الفرصة لتناول مسألة المساواة بين الجنسين وتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وينبغي تحقيق إدماج كامل للمنظورات الجنسانية في كل أعمال المتابعة والتنفيذ لنتائج هذه المؤتمرات، فضلا عن الإعلان بشأن الألفية. وينبغي تسليط الأضواء على الأهمية المركزية لإسهامات المرأة وعلى أولوياتها واحتياجاتها في هذه العمليات وينبغي وضع السياسات والبرامج الوطنية المراعية للفروق بين الجنسين في كل هذه المجالات.

٥ - وينظر هذا التقرير في مدى الاهتمام المولى، في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا، وفي الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة الوشيك الانعقاد بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لشواغل المرأة وأهداف تحقيق المساواة بين الجنسين في سياق تنفيذ الإعلان بشأن الألفية وتعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة. ويركز التقرير على استخدام الآليات الحالية للتخطيط وتقديم التقارير لتعزيز وتيسير ورصد التقدم المحرز في إدماج المنظورات الجنسانية في التنمية على الصعد الوطنية متابعة للالتزامات التي تم التعهد بها على الصعيد العالمي.

ثانيا - التقدم المحرز صوب تمكين المرأة وإدماجها في التنمية

٦ - ما زالت قائمة في شتى أنحاء العالم التفاوتات التي تحول دون تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة في التنمية، بما في ذلك في التنمية الاقتصادية. فما من منطقة في العالم فيها تتساوى المرأة مع الرجل في الحقوق القانونية والاجتماعية والاقتصادية^(١). وفي المجتمعات كافة، تضطلع العلاقات بين الجنسين بدور رئيسي في تقسيم العمل وفي الدخل والثروة والتعليم والمنافع والخدمات العامة. وما زالت شاسعة الفجوات ما بين الجنسين في سبل الوصول إلى الموارد وحيازتها، من مثل الأرض والائتمان، وفي الفرص الاقتصادية وفي السلطة والتعبير السياسي. وغالبا ما يكون في تخصيص الموارد تحيز على أساس نوع الجنس في داخل الأسر المعيشية وفي سياق الميزانيات المحلية والوطنية. ويمكن إطالة أمد التحيز القائم على أساس نوع الجنس من خلال سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية وسياسات سوق العمالة^(٢).

٧ - وما زال التفاوت في الدخل، والتمييز في سوق العمالة، وارتفاع البطالة، وارتفاع نسبة انتشار الفقر بين النساء قائما في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء^(٣). وفي الكثير من البلدان، ما زالت سبل الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات الاجتماعية أقل أمام المرأة منها أمام الرجل، وما زال احتمال الانتظام في الدراسة أقل لدى

البنات منه لدى البنين في البلدان المنخفضة الدخل^(٤). وتشكل التفاوتات هذه عقبات أمام النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة.

٨ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمالة فإن فرص المرأة لا تتكافأ مع فرص الرجل في سبل الوصول إلى العمل النظامي ذي الأجر الحسن. ويُمثل القطاع غير النظامي مصدر عمل للمرأة أهم منه مصدر عمل للرجل في معظم البلدان التي تتاح فيها البيانات^(٥)، فقد عانت المرأة بصورة غير متناسبة من التباطؤ الاقتصادي - العالمي، سواء من حيث الأعمال التي خسرتها أو من حيث تحولها إلى ضروب عمل أشد تقلباً، مما أدى إلى تدني متوسط الأجور في المجالات التي تشغل المرأة فيها أعمالاً كان الرجل يشغلها من قبل^(٦). وقد أصبحت الكثيرات من النساء أشد عرضة للفقر، ولا سيما في البلدان التي شهد فيها عبء إعالة الأسرة والعناية بالمرضى زيادة صارخة من جراء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٩ - ووصول المرأة إلى الأراضي وامتلاكها لها يعد أمراً أساسياً لكسب سبل رزق مستدام. ذلك أن الأرقام المستقاة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تبين أنه على الرغم من المشاركة النشطة للمرأة في الأعمال الزراعية فإن الفرص المتاحة أمامها للحصول على الأرض والائتمان ما زالت محدودة. ذلك أن أقل من ١٠ في المائة من المزارعات في تايلند ونيبال والهند يملكن أراضي. وخلص تحليل لبرامج الائتمان في خمسة بلدان أفريقية إلى أن المرأة قد تلقت ما يقل عن ١٠ في المائة من الائتمانات المقدمة لذوي الحيازات الصغيرة. وأن نسبة المرشدات الزراعيات في العالم لا تتجاوز ١٥ في المائة^(٧).

١٠ - وما زالت التفاوتات الخطيرة ما بين الجنسين مستمرة في السياسات والبرامج الاقتصادية وفي سبل الوصول إلى مناصب صنع القرار السياسي والاقتصادي. ويشكل نقص تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار السياسي على شتى الصعد شاعلاً مستمراً في العديد من أجزاء العالم. ففي حين أن للمرأة حق الاقتراع في معظم البلدان في العالم فإنها ما زالت تواجه صعوبات في ممارسة هذا الحق. وفي الوقت الراهن، لا تتجاوز نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية ١٥,٢ في المائة^(٨). وقليل لا يكاد يذكر جمع المعلومات المنتظم عن تمثيل المرأة في شتى المستويات الحكومية وفي هيئات صنع القرار.

١١ - وما زال العنف ضد المرأة يشكل الهاجس الرئيسي للإنسان وعقبة أمام التنمية المستدامة. ويُعد الاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي أحد أسرع مجالات الجريمة المنظمة نمواً. إذ أن النساء والفتيات اللاتي يتجرن بمن يعرض للعنف وينتهك ما لهن

من حقوق الإنسان انتهاكا جسيما. وفي حالات الصراع المسلح وما يعقبها، تتعرض النساء والفتيات لشتى ضروب العنف، ولا سيما العنف الجنسي والاستغلال الجنسي.

ثالثا - إسهام المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية

١٢ - يعود الفضل إلى المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية، في تسليط الأضواء على الطبيعة الشاملة للمساواة الجنسانية وأهميتها للتنمية المستدامة، بما في ذلك النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. فقد قطعت الحكومات على نفسها التزامات بتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتم تقديم توصيات بالعمل على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. ويتعين إيلاء اهتمام أكبر لتعزيز تنفيذ السياسات والقواعد والتوصيات المعمول بها حاليا ولرصد التقدم المحرز.

ألف - الإعلان بشأن الألفية

١٣ - يجسد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٩)، الذي اعتمد في مؤتمر قمة الألفية، الرؤية المشتركة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتحقيق مزيد من السلام والرخاء والعدل في العالم. ففي الإعلان بشأن الألفية، أكد المجتمع الدولي من جديد الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات العالمية في التسعينات لتحسين حياة جميع البشر في الألفية الجديدة، وركز الاهتمام على تنفيذ هذه الالتزامات من خلال تحديد أهداف يمكن قياسها.

١٤ - وسلم الإعلان بشأن الألفية بالحاجة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وإلى تمكين المرأة كوسيلة فعالة لمكافحة الفقر والجوع والمرض ولحفز التنمية المستدامة "الحقة". ذلك أنه لا ينظر إلى المساواة بين الجنسين على أنه هدف إنمائي هام في حد ذاته وبمفرده فحسب ولكن ينظر إليه أيضا على أنه ذو أهمية بالغة لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى. وسلطت الأضواء في الإعلان أيضا على أهمية كفالة تكافؤ حقوق الإنسان للمرأة والرجل، وعلى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٥ - وقد تم لتيسير تحقيق الالتزامات التي تم التعهد بها في الإعلان بشأن الألفية تحديد ثمانية أهداف إنمائية للألفية تركز على القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق توفير التعليم الابتدائي للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والحد من وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات أثناء فترة النفاس، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغير ذلك من الأمراض؛ وكفالة الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل

التنمية. وحددت أهداف ومؤشرات لرصد التقدم المحرز صوب بلوغ الالتزامات التي تم التعهد بها.

١٦ - ويرمي الهدف الإنمائي للألفية بشأن المساواة بين الجنسين إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإلى تحقيق الهدف الواضح المتمثل في القضاء على التفاوت بين الجنسين في مرحلتَي التعليم الابتدائي والثانوي، مع حلول عام ٢٠٠٥ إن أمكن، وفي كل مراحل التعليم بما لا يتجاوز عام ٢٠١٥. وتركز المؤشرات الأربعة لقياس بلوغ هذا الهدف على نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي؛ ونسبة الملمين بالقراءة والكتابة إلى الملمات في الفئة العمرية ١٥ - ٢٤ سنة؛ ونسبة النساء في العمل لقاء أجر في القطاع غير الزراعي، ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية. وينبغي قياس التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة استناداً إلى كل من الأهداف الإنمائية للألفية التي يعزز الواحد منها الآخر. وسيكون للنجاح الذي يتحقق في الأهداف الإنمائية الأخرى آثار إيجابية على المساواة بين الجنسين، تماماً مثلما سوف يساعد التقدم المحرز صوب المساواة بين الجنسين على المضي في بلوغ الأهداف الأخرى. ويتوجب بيان المنظورات الجنسانية في المناقشات بشأن الفقر، والجوع، والتعليم، ووفيات الأمهات أثناء النفاس، ووفيات الأطفال، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وغير ذلك من الأمراض، والاستدامة البيئية والشراكات من أجل التنمية.

١٧ - وأظهر أول تقرير للأمم العام عن تنفيذ الإعلان بشأن الألفية (A/57/270 و Corr.1) أن إمكانات تحقيق الالتزامات وبلوغ الأهداف، في ضوء الاتجاهات الحالية، كانت مختلطة، مع وجود فوارق ملحوظة بين المناطق وداخل كل منها. ولاحظ التقرير أن التفاوتات بين الجنسين في شتى مراحل التعليم ما زالت تعوق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ومع أن المرأة حققت بعض المكاسب في العمل لقاء أجر فإن التفاوتات ما بين الجنسين في ما يتعلق بالسلطة السياسية ما زالت تسبب إشكالا، على نحو ما ينعكس ذلك في تدني مستويات تمثيل المرأة في البرلمانات. وفي ما يتعلق بوفيات الأمهات أثناء فترة النفاس فإن ما تحقق قليل لا يكاد يذكر لبلوغ هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥ في المنطقتين اللتين سجلتا أعلى معدلات، ألا وهما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وسط آسيا.

باء - المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

١٨ - كان المؤتمر الدولي لتمويل التنمية هو أول مؤتمر قمة ترعاه الأمم المتحدة، ويتناول على نحو متكامل المسائل المالية الرئيسية وغير المالية ذات الصلة بالتنمية العالمية. وفيه نظر في خمس آليات مالية لتوفير الموارد للتنمية ألا وهي تعبئة الموارد المحلية، والاستثمار المباشر

الأجنبي، والتجارة، والدين، والمساعدة الإنمائية الدولية. وتناول المؤتمر أيضا المسائل العامة والترتيبات المؤسسية لتعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية. وقد أنشأت الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي، ألا وهي توافق آراء مونتيري^(١١)، آلية لتحالف عالمي جديد للتنمية، يضم جميع أصحاب المصالح ذوي الصلة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني^(١٢).

١٩ - ويزداد التسليم بأن تمويل التنمية يجب أن يتناول مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. ذلك أن إغفال النتائج الاجتماعية، بما فيها الآثار الجنسانية، لسياسات الاقتصاد الكلي يسفر عن أثر سلبي عام على عمليات التنمية، مما يجعل هذه السياسات أقل شمولاً وأقل شراكة وأقل استدامة وغير مبالية بالتكاليف الاجتماعية للنمو الاقتصادي^(١٣). ويسلم الاقتصاديون على نحو مطرد بأن تحليل سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك السياسات الضرائبية والتجارية والاستثمارية والمالية، ضروري لكفالة حشد الموارد من أجل تلبية احتياجات الفقراء كافة، بمن فيهم النساء.

٢٠ - ودعا توافق آراء مونتيري إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الإنمائية على شتى الصعد وفي كل القطاعات لتعزيز فعالية دعم النظام الاقتصادي العالمي للتنمية. وسلم بأن المساواة بين الجنسين هو أحد عناصر الحكم الرشيد الأساسية وبأن تمكين المرأة أولوية من أولويات التنمية الاقتصادية. ودعا توافق الآراء المذكور إلى استثمارات تراعي الفروق بين الجنسين في البنى الاقتصادية والاجتماعية الأساسية إقراراً بأهمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في مكافحة الفقر وكفالة التنمية المستدامة. وشدد أيضاً على أهمية برامج تمويل المشاريع الصغيرة جداً وتقديم الائتمانات الصغيرة جداً، ودعا إلى الأخذ بسياسات للميزانية تراعي الفروق بين الجنسين.

٢١ - وأعرب المشاركون في اجتماعات المائدة المستديرة لأصحاب المصالح المتعددين، التي جرى تنظيمها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية عن الرأي بأنه لم يول قدر كاف من الاهتمام للمسائل الاجتماعية من مثل تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ولاحظوا أن توافق آراء مونتيري كان يمكن أن يكون أكثر وضوحاً في تناول جدول الأعمال الاجتماعية وتمويل البرامج الاجتماعية، ولا سيما في القطاع الريفي^(١٤). وكانت التوصيات بشأن المساواة بين الجنسين في توافق آراء مونتيري قد وردت أساساً في سياق التعبئة المحلية للموارد المالية من أجل التنمية. وفي حين كانت معظم الإحالات والتوصيات بشأن المساواة بين الجنسين في المؤتمر ناقدة فإن من الأهمية أيضاً تحديد وتناول المنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج الدولية، بما في ذلك بشأن التجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية. وتعد مبادرات تمويل المشاريع

الصغيرة جدا تدابير هامة لزيادة وصول المرأة إلى الموارد، لكنها، في حد ذاتها وبمفردها، لا تذلل العقبات التي تواجهها المرأة في تأمين الوصول الكامل إلى الموارد والأسواق. وبمثل تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في عمليات الميزنة على الصعيدين المحلي والوطني على حد سواء استراتيجية بالغة الأهمية لتعزيز الديمقراطية الاقتصادية والشفافية والمساءلة، ولكفالة مضاهاة الالتزامات على صعيد السياسات العامة بالموارد اللازمة ولتمكين المرأة. ويعد تناول سياسات الاقتصاد الكلي وإصلاح الأراضي من منظور جنساني أمرا أساسيا لا غنى عنه لتمكين المرأة ولتحقيق استقلالها الاقتصادي وإنتاجيتها.

٢٢ - وقد أثبتت البحوث أن سياسات التنمية الاقتصادية التي لا تأخذ المنظورات الجنسانية في الاعتبار، والتي تكون مقرونة بنقص تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار يمكن أن تفاقم التفاوتات بين الجنسين وأن تعوق النمو الاقتصادي. والحاجة تدعو إلى تحليل أكثر شمولاً للمنظورات الجنسانية لأطر الاقتصاد الكلي. ذلك أن للعولمة، ولا سيما جوانب تحرير التجارة والخصخصة فيها، آثارا متفاوتة على المرأة والرجل، إذ تؤثر على سبل الرزق المستدام للمرأة في المناطق الريفية خصوصا. وفي حين أن النساء قد أفدن من الفرص الجديدة التي أتاحتها عمليات العولمة فإن التحول من زراعة الكفاف في كثير من الأحوال إلى إنتاج المحاصيل النقدية كان له آثار سلبية على سبل الوصول إلى الموارد والخدمات والأمن الغذائي للأسر المعيشية، وهو ما أثر بنسب متفاوتة على المرأة الريفية. ويمكن أن تفضي خصخصة الخدمات إلى نقص كبير في فرص العمل، ولا سيما فرص العمل للمرأة. ويمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الخدمات إلى فرض أعباء أثقل، ولا سيما على الأسر المعيشية الفقيرة. ويتعين أيضا النظر في الآثار المتفاوتة لتحرير الواردات وترويج الصادرات على المرأة والرجل من حيث مستوى الأمن الوظيفي والإيرادات وظروف العمل.

٢٣ - ويجب أن تتناول متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، التي تركز على زيادة التعاون ما بين المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في مجال التنمية، سائر التحديات التي تواجه إدماج المنظورات الجنسانية في تمويل التنمية. ويمكن أن تضم اجتماعات المتابعة، من مثل اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الرفيعة المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، التركيز على تحديد وتناول المنظورات الجنسانية في جميع المجالات التي تجري مناقشتها.

٢٤ - وقد ركز الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، المعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أي بعد انقضاء عام على اعتماد توافق آراء مونتيري، على زيادة التساوق والتنسيق والتعاون لتنفيذ توافق آراء

مونتيري على شتى الصعد. وشدد بعض المشاركين على التسليم بأن الطبيعة الشاملة لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ذات أهمية حاسمة لبلوغ جميع الأهداف الإنمائية وطرح في الاجتماع أيضا أهمية تحسين سبل الوصول إلى الائتمان، بما في ذلك الائتمان الصغير جدا، لتحقيق قدرات الرجل والمرأة على زيادة المشاريع. وأشار المشاركون أيضا إلى ضرورة إدماج حقوق الإنسان والمنظورات البيئية والجنسانية في السياسات التجارية^(١٥).

جيم - مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

٢٥ - منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية واعتماد جدول أعمال القرن ٢١ في عام ١٩٩٢، ما انفك مفهوم التنمية المستدامة يجمع باطراد ما بين الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية: ألا وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، بما في ذلك التركيز بقوة على القضاء على الفقر. وقد أكد إعلان جوهانسبرغ، الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(١٦)، التزام الحكومات بكفالة إدماج تمكين المرأة وتحريرها والمساواة بين الجنسين في جميع الأنشطة المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الإنمائية للألفية وخطة تنفيذ إعلان جوهانسبرغ^(١٧). وفي خطة التنفيذ تم التسليم بضرورة أن يستفيد الجميع من تنفيذ نتائج القمة، ولا سيما النساء والشباب والأطفال والفئات الضعيفة. وسلم أيضا بأن المساواة بين الجنسين هي من بين العناصر التي تشكل الأساس للتنمية المستدامة. وهذا الالتزام محددًا بتمكين المرأة وبالمساواة بين الجنسين ذو أهمية نظرا لما للمرأة من دور مركزي في التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر وإدارة الموارد الطبيعية ونظرا لما لها من إسهامات عظيمة الأهمية، لا يجري التسليم بها غالبا، في التنمية الاقتصادية على شتى المستويات.

٢٦ - وتم التأكيد في خطة التنفيذ على تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الفقر وعلى ضرورة تعزيز المساواة بين المرأة والرجل ومشاركتها الكاملة في صنع القرار على شتى الصعد وعلى تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في جميع السياسات والاستراتيجيات. ودعت خطة التنفيذ إلى القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة وتحسين مركز المرأة والفتاة وصحتهما وحالتهم الاقتصادية، عن طريق توفير الإمكانات الكاملة والمتساوية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والأرض والائتمان والتعليم وخدمات الرعاية الصحية. ودعت خطة التنفيذ أيضا إلى إتاحة سبل الحصول على الموارد الزراعية للأشخاص الذين يعانون الفقر، وخاصة النساء، والسكان الأصليين، وزيادة فرص العمل الكريم والائتمان والدخل لفقراء الريف، من خلال سياسات وطنية مناسبة تعزز تكافؤ الفرص للمرأة والرجل.

٢٧ - وكان من بين التدابير التي أوصي باتخاذها لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة إجراءات ترمي إلى توفير المعلومات للرجل والمرأة على حد سواء عن مصادر وتكنولوجيات الطاقة المتاحة. وفي ما يتعلق بتعزيز وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، استرعى الاهتمام على نحو خاص إلى مسألة المرأة والمساواة بين الجنسين في عدد من المجالات، بما فيها المياه والصرف الصحي وتنمية البنى الأساسية والخدمات؛ والتنمية الريفية، والزراعة والتغذية والأمن الغذائي.

٢٨ - وعند تناول الصحة والتنمية المستدامة، انصب الانتباه على المرأة من حيث أسباب اعتلال الصحة، بما في ذلك الأسباب البيئية، والتأثير على التنمية، وكفالة القدرة على توفير خدمات الرعاية الصحية للنساء على نحو متساو، مع إيلاء اهتمام خاص لرعاية الأمهات في حالات النفاس وحالات الولادة الطارئة، بما في ذلك الصحة الإنجابية والصحة الجنسية؛ ونقل ونشر تكنولوجيات توفير المياه المأمونة والصرف الصحي وإدارة الفضلات للمناطق الريفية الحضرية؛ والحد من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، والحد من أمراض الجهاز التنفسي وغيرها من الآثار الصحية الناجمة عن تلوث الهواء؛ وتوفير الطاقة الميسورة التكلفة للمجتمعات الريفية.

٢٩ - ولدى استعراض الإجراءات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، استرعت خطة التنفيذ اهتماما خاصا لتعزيز المساواة بين الجنسين في المنطقة الأفريقية عند تناول مسألة الحق في التنمية والتصدي بفعالية للكوارث والصراعات، بما في ذلك تأثيراتها الإنسانية والبيئية، وتأمين سبل الحصول على حيازة الأرض وإيضاح الحقوق في الموارد والمسؤوليات ذات الصلة؛ وتوفير سبل الحصول على الائتمان.

٣٠ - وعند تناول الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وجهت الدعوة إلى تحاشي اتخاذ تدبير من طرف واحد يعوق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب سكان البلدان المتضررة، ولا سيما النساء والأطفال. وأكدت خطة التنفيذ من جديد الهدف المتمثل في القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وفي كل مستويات التعليم بحلول عام ٢٠١٥، من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإنشاء النظم التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين. وتم أيضا التشجيع على قيام البلدان بمزيد من العمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، بما في ذلك عن طريق إدماج الجوانب الجنسانية.

٣١ - ودُعي المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تكثيف جهوده لكفالة أن يكون تعميم مراعاة المنظور الجنساني جزءا أساسيا من الأنشطة المتعلقة بالتنفيذ المنسق لجدول أعمال

القرن ٢١. وعلى الصعيد الوطني، تم التشجيع على المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة في وضع السياسات وصنع القرارات، فضلاً عن تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في كل الأنشطة الرامية إلى تعزيز الترتيبات المؤسسية الوطنية للتنمية المستدامة، بما في ذلك على الصعيد المحلي.

٣٢ - وسوف يتطلب عدد من المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين مزيداً من الاهتمام في متابعة مؤتمر القمة العالمي. ذلك أن استمرار عدم وجود السُّبُل التي تمكّن المرأة من الحصول على الأرض وعلى موارد الإنتاج في المناطق الريفية ما زال يشكل عقبة كأداء أمام تحقيق التنمية المستدامة. وفي سياق تنفيذ إعلان جوهانسبرغ وخطة التنفيذ، سيكون من الأهمية إدماج المنظورات الجنسانية في كل الاستراتيجيات وخطط العمل على الصعيدين الوطني والدولي، كيما يتسنى اتخاذ إجراءات و/أو تحديد أهداف معينة بشأن المساواة بين الجنسين.

٣٣ - وسلّمت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة المعقودة في عام ٢٠٠٣، في سياق عرض برنامجها وتنظيمها وأساليب عملها في المستقبل، بضرورة تحقيق التوازن بين الجنسين في المشاركة وإدماج الجوانب الجنسانية في وضع المؤشرات وقررت أن المساواة بين الجنسين هي مسألة جامعة شاملة في كل المجموعات المواضيعية في برنامج عملها للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. وفي هذا السياق، تستطيع اللجنة الاضطلاع بدور رئيسي في كفالة أخذ المنظورات الجنسانية بعين الاعتبار في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهّد بها في خطة تنفيذ جوهانسبرغ. وسوف تكون الأعمال التحضيرية للمجموعة المواضيعية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بشأن المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية ذات أهمية لوضع نهج فعال يكفل الإدماج الكامل للشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بوصفهما مسألة جامعة.

دال - مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

٣٤ - في عام ٢٠٠٠، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بياناً وزارياً بشأن دور تكنولوجيات المعلومات في سياق الاقتصاد القائم على المعرفة. وشدد الإعلان بشأن الألفية على ضرورة الملحة لكفالة أن تكون فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، متاحة للجميع. لكن لم يُبذل من العمل إلا القليل على الصعيد الدولي لفهم العلاقة بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمساواة بين الجنسين قبل أن تنظر لجنة وضع المرأة في هذه المسألة في دورتها السابعة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٣.

٣٥ - تتيح تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فرصة فريدة للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وتيسّر سُبُل الوصول إلى الأسواق المالية وفرص عمل أفضل وزيادة الإنتاجية. فقد

أظهرت البحوث الحديثة أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تحسّن سُبل الرزق الاقتصادية للمرأة بتوسيعها نطاق سُبل الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية للمنتجات والتاجرات وزيادتها سُبل الوصول إلى فرص العمل والتعليم والتدريب وزيادة المشاريع. وتفيد النساء من ازدياد المرونة في ظروف العمل لتجمع بين أدوارها في اقتصاد الرعاية وأدوارها المهنية^(١٨).

٣٦ - غير أنه، وإن كانت بعض النساء قد حققن سُبل الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ويستخدمن هذه التكنولوجيات استخداما فعالا فإن الكثير من النساء يواجهن حواجز اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية تمنعهن من التمتع بفوائد التكنولوجيات الجديدة، فضلا عن فرص المشاركة الفعلية في تحديد شكل مجتمع المعلومات. وقد أفضت هذه الحواجز إلى فجوة بين الجنسين في سياق الفجوة الرقمية الحالية القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. إذ أن في الإمكان استبعاد النساء من المشاركة في اقتصاد المعلومات نظرا لتدني مستويات تحصيلهن التعليمي وارتفاع معدلات الأمية عندهن مقارنة بالرجال، ونظرا لنقص التدريب لديهن في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويمثل استمرار القيود الثقافية، من مثل وجهات النظر النمطية بشأن أدوار الرجل والمرأة، ونقص الكفاءة في الانكليزية وهي اللغة المهيمنة في ميدان البرمجيات الحاسوبية عاملين يسهمان هما الآخران في إعاقة المرأة عن المشاركة الكاملة.

٣٧ - هذا، والفصل المهني موجود في نطاق صناعة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ذلك أن النساء يتجهن إلى التواجد بكثرة في أعمال المستخدم النهائي. والأعمال التي تتطلب مهارات دنيا وأدنى الأعمال أحورا والتي لها علاقة بتجهيز المعلومات والنشاط المصرفي والتأمين والطباعة والنشر، وفي الأعمال التي يُستعان في ملئها بمصادر من الخارج والمخصصة للنساء في مراكز الاتصال وخدمات المعلومات وإدخال المعلومات ونظم المعلومات الجغرافية والبرمجة الحاسوبية. وتمثل النساء نسبة صغيرة في العاملين في مجال الإدارة والصيانة والتصميم في الشبكات ونظم التشغيل والبرمجيات. وأخذ يتزايد عدد النساء اللائي يصبحن مبرمجات في مجال البرمجيات الحاسوبية، لكن عددا قليلا منهن يعملن في تصميم الأجهزة الحاسوبية. وقلما وصلت النساء إلى مناصب عليا في تكنولوجيات المعلومات على الصعيد التقني أو الإداري أو صنع القرار^(١٩).

٣٨ - وفي حين أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لا تستطيع في حد ذاتها وبمفردها تحقيق المساواة بين الجنسين أو القضاء على الفقر فإن في وسعها أن تكون وسائل قوية لإحداث تغيير اجتماعي إيجابي نحو المساواة بين الجنسين^(٢٠). وعليه يكون إدماج المنظورات

الجنسانية في عمليات رسم السياسات والتخطيط أمرا بالغ الأهمية لكفالة دراسة التفاوتات بين الجنسين في عصر المعلومات ولضمان تمكين النساء من الاستفادة التامة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ولم تُول معظم سياسات وخطط وبرامج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات اهتماما للمنظورات الجنسانية، كما لم يُنظر في أولويات النساء واحتياجاتهن.

٣٩ - وتوفر استنتاجات لجنة وضع المرأة المتفق عليها بشأن "مساهمة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتمكينها من الوصول إليها وتأثير هذه الوسائط والتكنولوجيات واستخدامها أداة للنهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها^(٢١)" مجموعة تدابير وتوصيات لتحسين سُبل وصول المرأة إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمساهمة في هذه التكنولوجيات. وقد تناولت الاستنتاجات المتفق عليها سُبل تكافؤ وصول المرأة إلى الأنشطة الاقتصادية والأعمال التي تستند إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، من خلال مراكز المساعدة عن بعد ومراكز المعلومات ومرافق احتضان المشاريع. وشددت اللجنة على أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا كفائدة ومشاركة ومستهلكة.

٤٠ - ويهدف مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات المقرر عقده في جنيف في عام ٢٠٠٣ وفي تونس في عام ٢٠٠٥، إلى الوصول إلى رؤية مشتركة وفهم مشترك لمجتمع المعلومات^(٢٢). ونقلت استنتاجات لجنة وضع المرأة المتفق عليها إلى رئيس اللجنة التحضيرية وإلى الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، بغرض كفالة إيلاء الاهتمام للمنظورات الجنسانية والتركيز على المساواة بين الجنسين في مؤتمر القمة المذكور ونتائجه. وسوف يكون تنفيذ نتائج مؤتمر القمة حاسما في بلوغ الهدف المتمثل في المساواة بين الجنسين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني.

رابعاً - وسائل التعجيل بتمكين المرأة وإدماج المنظورات الجنسانية في التنمية

٤١ - هناك التزام جديد بتنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا الواردة في الإعلان بشأن الألفية وفي نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة. وتقدم هذه الأهداف والمقاصد أساسا شاملا للعمل على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل بلوغ هدفين رئيسيين يتمثلان في القضاء على الفقر وفي التنمية المستدامة. وقد اعتبرت التقارير المقدمة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري، والتقييمات القطرية الموحدة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر وسائل مفيدة لتيسير تنفيذ ورصد منسقين ومتكاملين للأهداف والمقاصد المتفق عليها دوليا.

ألف - التقارير المقدمة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري

٤٢ - في مسعى لتقييم تنفيذ الإعلان بشأن الألفية على الصعيد الوطني، تشجع الحكومات على إعداد تقارير دورية عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والمقاصد المذكورة، من أجل تقييم أهمية وفعالية الاستراتيجيات الوطنية ودعم الأمم المتحدة المقدم لهذه الاستراتيجيات. وتُتخذ التقارير المقدمة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري، التي ينبغي أن تستند إلى الآليات الحالية للتخطيط وتقديم التقارير على الصعيد الوطني، أسسا للمقارنة من أجل تحليل الاتجاهات وتحديد الإنجازات والتحديات على أساس قطري. ويمكن أن تكون هذه التقارير وسيلة هامة لإذكاء الوعي والدعوة وبناء تحالف وتنمية القدرات الوطنية على رصد هذه الأهداف والمقاصد وتقديم تقارير عنها. وإنتاج هذه التقارير يمكن إقامة مناقشة عامة على الصعيدين الوطني والمحلي بشأن أولويات إنمائية محددة كما يمكن أن تفضي إلى إصلاح للسياسات وتغييرات مؤسسية وتخصيص للموارد. ويمكن أن تكون هذه التقارير وسائل مفيدة لتقييم مدى أخذ المنظورات الجنسانية بعين الاعتبار في سياسات وخطط التنمية الوطنية.

٤٣ - ويتبين من تقييم أولي للتقارير المتاحة عن الأهداف الإنمائية للألفية^(٢٣) أن معظم البلدان قد قدمت تقارير عن التدابير المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين ولتمكين المرأة على أن التركيز في التقارير على المساواة بين الجنسين كان مقصورا على قطاعات بعينها، من مثل التعليم والصحة، بما في ذلك فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز والصحة الإنجابية ومقصورا، ولكن بقدر أقل، على الاقتصاد والمشاركة السياسية. ولم يتم في إطار التركيز في هذه التقارير على مسائل الاقتصاد الكلي النظر على نحو كاف في تأثير ذلك على المرأة والمساواة بين الجنسين.

٤٤ - وفي ما يتعلق بالهدف الإنمائي للألفية ٣، المتعلق بالمساواة بين الجنسين وبتمكين المرأة، فإن غالبية التقارير بينت أن تكافؤ الوصول إلى التعليم أولوية، وقدمت معظم البلدان سياسات وبرامج شاملة ترمي إلى تحقيق توفير التعليم الابتدائي لجميع البنين والبنات. ووسعت بضعة بلدان نطاق تركيزها فلم يشمل التعليم وحده ولكن شمل أيضا تدابير ترمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في مجالات أخرى، من مثل الاقتصاد والقضاء، وصنع القرارات السياسية.

٤٥ - وأفادت بلدان بوجود نقص في البيانات عن المساواة بين الجنسين في مجالات رئيسية وعن وجود فجوات في توافر البيانات المفصلة حسب الجنس، مما يعوق المتابعة الفعالة

للسياسات والبرامج الوطنية عن منظور جنساني. وأثيرت العقبات التي ووجهت في جمع البيانات وتحليلها وفي ضرورة تقديم المساعدة في هذا المجال.

باء - التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٤٦ - يمثل التقييم القطري الموحد وسيلة موحدة للأمم المتحدة، تستخدم في تحليل حالة التنمية الوطنية وتحديد التحديات الإنمائية الرئيسية. ويأخذ التقييم في الاعتبار الأولويات الوطنية، في إطار أهداف والتزامات ومقاصد الإعلان بشأن الألفية والمؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة. وتشكل عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية استجابة متكاملة من منظومة الأمم المتحدة للأولويات والاحتياجات الوطنية.

٤٧ - وكشف عدد من تقييمات المنظورات الجنسانية في التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أنه قد بُذلت جهود لتناول المسائل الجنسانية في هذه العمليات، لكن كانت هناك قيود وتحديات^(٤). وتتجه التحليلات والتوصيات الواردة في التقييمات القطرية الموحدة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي جرى استعراضها، إلى التركيز على شواغل المرأة في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد الجزئي. ذلك أن السياسات والبرامج الاقتصادية، كما في المالية والضرائب والصناعة والعمل في القطاعين النظامي وغير النظامي، قلما عبرت عن المنظورات الجنسانية. كما أن المجالات البالغة الأهمية للمرأة، والزراعة، والمواشي، وتربية الحيوانات والنقل والمياه والبيئة والإسكان لم يتم تناولها بصورة كافية من منظور جنساني.

٤٨ - وفي حين أن الكثير من التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي جرى تقييمها قد أشارت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإلى منهاج عمل بيجين فإن بضعا منها قد حددت على نحو يبين كيف أخذت بعين الاعتبار المسائل الناجمة عن هذه العمليات في التحليلات والاستراتيجيات. ولم يكن في التقييمات القطرية الموحدة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي جرى استعراضها، أي إشارات محددة إلى خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ منهاج عمل بيجين، الذي وضع عقب المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في عام ١٩٩٥، والذي جرى استكماله لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعقودة في عام ٢٠٠٣.

٤٩ - وأشار العديد من التقييمات القطرية الموحدة إلى تأنيث الفقر وضعف المرأة من دون تقديم مزيد من التحليل الجنساني أو توصيات للعمل. وجرى التسليم بالتحديات التي تواجه المرأة، من مثل فقر العديد من النسوة والتفاوتات التي تواجهها في ما يتعلق بحقوق الإنسان

والمشاركة وصنع القرار. على أنه لم يتم في غالب الأحيان تحليل الأسباب الجوهرية لعدم المساواة بين الجنسين، كما أنه لم يتم اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه الحالة.

٥٠ - ولوحظ أنه في الحالات التي تكون فيها أهداف المساواة بين الجنسين واضحة في الاستراتيجيات والخطط الوطنية يزداد الاحتمال بتناولها في التقييمات القطرية الموحدة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وجرى إبراز عدم إيراد بيانات مفصلة حسب نوع الجنس على أنه عقبة من العقبات فضلا عن أن الكثير من البيانات المتاحة تعتبر قديمة العهد. وفي حين أن الهيئات الوطنية للمرأة شاركت في أفرقة العمل المواضيعية وحلقات العمل فإن فعالية هذه المشاركة كانت متفاوتة. وكثير من الأجهزة الوطنية طلب بناء القدرات على تعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل تقديم إسهامات فعلية.

جيم - ورقات استراتيجية الحد من الفقر

٥١ - توفر ورقات استراتيجية الحد من الفقر عرضا لسياسات وبرامج البلد الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر، فضلا عن احتياجات التمويل الخارجي ذات الصلة، وتُعد الحكومات ورقات استراتيجية الحد من الفقر، من خلال عملية تشاركية تشمل المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتساعد ورقات استراتيجية الحد من الفقر الحكومات في تحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعزز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة.

٥٢ - وقد بذلت وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والبنك الدولي، والمنظمات الثنائية والمنظمات غير الحكومية الجهود لتيسير النظر في شواغل المرأة والمنظورات الجنسانية في عمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وقد تم الاضطلاع بعدد من استعراضات ورقات استراتيجية الحد من الفقر من منظور جنساني. وفي عام ٢٠٠١، قام البنك الدولي بتقييم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ورقات استراتيجية الحد من الفقر نظرا لوجود أدلة على أن التفاوتات بسبب نوع الجنس تبطئ النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتنتج إلى أن تكون التفاوتات الأكثر تطرفا في أقل البلدان دخلا وأشد الأسر المعيشية فقرا^(٢٥). وقد تم النظر في ١٩ ورقة مؤقتة من ورقات استراتيجية الحد من الفقر وفي أربع ورقات كاملة من أوراق استراتيجية الحد من الفقر من أجل تحديد مدى إدماج المسائل الجنسانية في العناصر الأساسية الأربعة لورقات استراتيجية الحد من الفقر (التشخيص، والإجراءات العامة، والرصد وعملية التشاور) وفي مجالات الصحة، والتغذية والسكان، والتعليم وأسواق العمالة، والزراعة، وشبكات الأمان، والبنى التحتية، والحكم الرشيد؛ والخدمات المالية.

٥٣ - وأشار الاستعراض إلى أن إدماج المنظورات الجنسانية في عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر كان، على العموم، في حده الأدنى. وعلى الرغم من أن عددا من ورقات استراتيجية الحد من الفقر المؤقتة والكاملة تتعامل مع المسائل الجنسانية في مجالات معينة بشيء من التعمق فإن التغطية العامة كانت ضعيفة وأنه كانت هناك فرص ضائعة كثيرة لتعزيز الحد من الفقر. وقلما تم تناول المسائل الجنسانية في الأنشطة الإنتاجية (الزراعة، والخدمات المالية، وأسواق العمالة والبنى التحتية)؛ وشبكات الأمان وشؤون الحكم والمسائل القانونية. وشملت بضع من ورقات استراتيجية الحد من الفقر المؤقتة خططاً محددة للتحليل الجنساني أو للمشاورات الجنسانية الشاملة.

٥٤ - وخلصت دراسة أخرى بشأن ورقات استراتيجية الحد من الفقر، أجريت في آذار/مارس ٢٠٠٣^(٥٦) إلى أن المساواة بين الجنسين لا يُنظر إليه بمجدية على أنه عامل محدد للفقر على الرغم من أن التفاوتات في وصول المرأة والرجل إلى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية قد جرت مناقشتها في جميع ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي تم تحليلها. ذلك أن هذه الورقات لم تضع في الاعتبار كثيراً من الأولويات الرئيسية للمرأة، من مثل الخدمات الصحية للأمهات أثناء فترة النفاس، وتقديم الدعم لإنتاج الأغذية وتسويقها في البلد، والقضاء على الممارسات التمييزية داخل نطاق الخدمات الاجتماعية والبنى الاقتصادية. وركزت ورقات استراتيجية الحد من الفقر على اقتصاد السوق من دون التسليم بتأثيرات ذلك على الجنسين وتم إغفال اقتصاد الأسرة المعيشية، الذي يعد ذا أهمية حاسمة للمرأة. ويتسم بالضعف هذان الفرعان من فروع ورقات استراتيجية الحد من الفقر، اللذان يعرضان بشكل موجز المؤشرات الخاصة بنوع الجنس لرصد التنفيذ.

٥٥ - وتبين الدراسة أن مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات والشبكات النسائية، في إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر كانت مشاركة محدودة. ذلك أن الوقت لم يكن كافياً لإعداد ورقات لاستراتيجية الحد من الفقر تستند إلى جمع وتحليل بيانات عن الفقر تراعي فروق نوع الجنس، أو لبدء مشاورات مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات والشبكات النسائية. وعلى الرغم من أن عملية التشاور لم تأخذ على الأغلب في الاعتبار الحواجز التي تحول دون المشاركة الفعالة من جانب المرأة فإن المنظمات غير الحكومية التي تدعو إلى الأخذ بالمنظور الجنساني كان لها أكبر التأثير على عمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي تم استعراضها. وقامت الهيئات الوطنية للمرأة بالمشاركة بدرجات متفاوتة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٥٦ - وشرعت المنظمات غير الحكومية والهيئات الوطنية للمرأة والوكالات المانحة في بذل جهود لتناول مواطن الضعف في عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر، بما في ذلك توسيع نطاق المناقشة بشأن ما يشكل الفقر، لإدماج تشخيص أكثر مراعاة للفروق بين الجنسين وبما يسمح بالوصول إلى فهم أفضل للفروق في أسباب الفقر وطبيعته وتأثيره على الرجل والمرأة. وشملت أنشطة المتابعة الإيجابية الأخرى تحليل ورقات استراتيجية الحد من الفقر الكاملة من منظور نوع الجنس وابتكار وسائل للتعميم في ورقات استراتيجية الحد من الفقر في المستقبل.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٧ - هناك تسليم متزايد بأن بلوغ الأهداف الإنمائية، بما في ذلك في التنمية الاقتصادية، أمر يتوقف على المشاركة الكاملة من جانب المرأة والرجل أيضا وعلى تحديد المنظورات الجنسانية في جميع المجالات وعلى شتى الصعد. وقد أحرزت المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا بعض التقدم في إدماج شواغل المرأة والمنظورات الجنسانية في العمليات التحضيرية والنتائج الختامية. وجرى في هذه العمليات تسليط الأضواء على الإسهامات الهامة للمرأة في التنمية، وكذلك على أولوياتها والعقبات التي تواجهها وعلى احتياجاتها. على أن المنظورات الجنسانية في مجالات كثيرة لم يجر تحديدها ولا تناولها بقدر كاف.

٥٨ - ونظرا لاستمرار التفاوتات والتمييز فإن المرأة تعاني من أوضاع غاية في الثقل في أجزاء كثيرة من العالم، على نحو ما بين ذلك مستوى العنف ضد المرأة والاتجار بالنساء والبنات وتأثير الصراع المسلح على النساء واستمرار هيمنة النساء عددا بين أفقر الفقراء. وهذا لا ينبغي أن يعني أن النساء لا ينظر إليهن إلا على أنهن ضحايا وفئات ضعيفة. ويتعين تحديد مواطن ضعف النساء والفتيات ومعالجتها على أنها تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان وعقبات أمام التنمية المستدامة. ذلك أن تحقيق التنمية أمر يتوقف على تسليم النساء والرجال أيضا بأنهم جهات فاعلة وعوامل رئيسية للتغيير. ولا بد من التسليم بالإسهامات الهامة للمرأة في السلام والأمن والقضاء على الفقر وحماية البيئة وتعزيز الديمقراطية والإدارة الفعالة ولا بد من تعزيزها وتيسيرها.

٥٩ - ويتعين ترجمة التقدم المحرز في وضع شواغل المرأة والمنظورات الجنسانية في مكان الصدارة في عمليات رسم السياسات على الصعيد العالمي إلى إجراء عملي على الصعيد الوطنية. ويتعين التركيز بقوة على تنفيذ السياسات والقواعد والتوصيات بالاستعانة، إلى أقصى قدر ممكن، بآليات التخطيط والرصد الحالية على نحو منسق ومتكامل. وما زال

يتعين فعل الكثير لكفالة تمكين المرأة وإدماجها في التنمية على الصعيد الوطني من خلال سياسات وبرامج فعالة تراعي الفروق بين الجنسين.

٦٠ - ويتوجب تحقيق التكامل ما بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئة للتنمية، بما يأخذ بعين الاعتبار مساهمات وأولويات واحتياجات أصحاب المصالح جميعهم، بما في ذلك النساء والرجال على حد سواء، من خلال عملية تشاورية تشاركية. ومن شأن هذا النهج أن يكفل متابعة منسقة ومتكاملة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية وتحقيق مكاسب من أجل بلوغ جميع الأهداف والمقاصد الإنمائية، بما في ذلك الهدفان المتمثلان في تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

٦١ - وقد ترغب الجمعية العامة في دعوة الجهات الفاعلة ذات الصلة والحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والجمعية المدني إلى كفالة القيام بما يلي:

(أ) زيادة أخذ المنظورات الجنسانية بعين الاعتبار في أنشطة متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، بما في ذلك حوار الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣؛

(ب) إدماج المنظورات الجنسانية على نحو يبين في جميع المجموعات المواضيعية في برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة المتعدد السنوات، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمجموعة المواضيعية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بشأن المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية؛

(ج) الاهتمام على نحو جلي برصد التقدم المحرز في تمكين المرأة وإدماج المنظورات الجنسانية في جميع التقارير عن تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية؛

(د) الاهتمام بالمنظورات الجنسانية في جميع جوانب الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات ونتائجه، بما يكفل تحديد ومعالجة التفاوتات بين الجنسين ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني، وبما يكفل تمكين المرأة للإفادة بالكامل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(هـ) استخدام وسائل التخطيط والرصد استخداماً أكثر فعالية وتكاملاً، من مثل التقارير المقدمة عن الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري، والتقييمات القطرية الموحدة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتقارير التنمية البشرية الوطنية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر، من أجل تعزيز ورصد تمكين المرأة وإدماج

المنظورات الجنسانية في عمليات التنمية وكفالة الاهتمام على نحو جلي بالمنظورات الجنسانية في شتى عمليات تقديم التقارير.

٦٢ - وقد ترغب الجمعية العامة في تشجيع الحكومات على القيام، في تعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، بما يلي:

(أ) إدماج المنظورات الجنسانية بصورة جلية في استراتيجياتها التنفيذية وخطط عملها متابعة منها لجميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية التي عقدها الأمم المتحدة، وتحديد أهداف ووضع مؤشرات تراعي الفروق بين الجنسين وإنشاء آليات رصد فعالة؛

(ب) تنمية بناء القدرات في تعميم المنظور الجنساني لكفالة إدماج المنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج الوطنية في جميع المجالات؛

(ج) اتخاذ الخطوات الكفيلة بجمع البيانات اللازمة للتحليل على أساس نوع الجنس وبفصيل البيانات حسب نوع الجنس وبأخذ المنظورات الجنسانية بعين الاعتبار في تحديد ورصد المؤشرات والأهداف؛

(د) إشراك الهيئات النسائية الوطنية على نحو منتظم واستخدام خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية الحالية في تنفيذ منهاج عمل بيجين؛ وفي إعداد التقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية والتقييمات القطرية الموحدة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتقارير التنمية البشرية الوطنية وورقات استراتيجية الحد من الفقر.

الحواشي

(١) البنك الدولي، الفريق المعني بنوع الجنس والتنمية، المساواة بين الجنسين والأهداف الإنمائية للألفية، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

(٢) نيلوفر ساغاتاي، التجارة ونوع الجنس والفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(٣) تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، ٢٠٠١ (منشور الأمم المتحدة، ST/ESA/277-E/2001/70).

(٤) البنك الدولي، ٢٠٠٢، مراعاة نوع الجنس في التنمية.

(٥) مكتب العمل الدولي، المرأة والرجل في الاقتصاد غير الرسمي: صورة إحصائية، جنيف، ٢٠٠٢.

(٦) الأمم المتحدة، تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، ٢٠٠١ (انظر الفصل المعنون "التفاوتات في الدخول والفقر"، الفقرة ٣٧).

(٧) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي، والزراعة، حقائق وأرقام، روما ٢٠٠٣ (<http://www.fao.org>).

(٨) الاتحاد البرلماني الدولي، المرأة في البرلمانات الوطنية (www.ipu.org) (مستكمل في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣).

- (٩) القرار ٢/٥٥.
- (١٠) A/57/270 و Corr.1.
- (١١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.
- (١٢) A/57/344، الفقرة ٥.
- (١٣) A/56/321، الفقرة ٧.
- (١٤) A/57/344، الفقرة ٣٦.
- (١٥) A/58/77-E/2003/62.
- (١٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.
- (١٧) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.
- (١٨) E/CN.6/2003/6، الفقرة ١٧.
- (١٩) المرجع نفسه، الفقرة ٣٣.
- (٢٠) المرجع نفسه، الفقرة ٢٢.
- (٢١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٧، (E/2003/27)، الفصل الأول، ألف، الثالث.
- (٢٢) القرار ١٨٣/٥٦.
- (٢٣) وقت إعداد هذا التقرير، كان عدد التقارير المتاحة ٢٢ تقريراً قطرياً. وقد قُدمت هذه التقارير خلال الأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣: أرمينيا، ألبانيا، بلغاريا، بولندا، بوليفيا، تشاد، جمهورية تنزانيا المتحدة، السنغال، غواتيمالا، غينيا، الفلبين، فييت نام، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، ليتوانيا، مدغشقر، مصر، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، موزامبيق، نيبال.
- (٢٤) انظر، على سبيل المثال، المنظور الجنساني في عمليات التقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجية الحد من الفقر والأولويات في غرب ووسط أفريقيا: تقرير تقييمي، أعدّه لليونيسيف المكتب الإقليمي في أبيدجان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية (غير مؤرخ)؛ والاستعراض المكتبي: تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠٠٣)، الذي كلفت بإجرائه فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية التقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين.
- (٢٥) البنك الدولي، الفريق المعني بنوع الجنس والتنمية، نوع الجنس في ورقات استراتيجية الحد من الفقر: تقييم، ٩ آب/أغسطس ٢٠٠١.
- (٢٦) إمبا بيل، نوع الجنس وورقات استراتيجية الحد من الفقر: تجارب مستفاعة من تنزانيا وبوليفيا وفييت نام وموزامبيق، معهد بريدج للدراسات الإنمائية، جامعة سسكس، المملكة المتحدة، ٢٠٠٣.